

■ السيسي: نحتاج 18 تريليون جنيه لحل مشاكل الدولة



لذلك نحن نحتاج إلى أن نعمل وأن نتحلى بالصبر حتى نستطيع تغيير واقعنا فلا بدّ لمصر خلال العامين القادمين أن تتغير لنصل إلى مصر الجديدة".

المصدر (صحيفة الجمهورية، بتصرف)

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال كلمة ألقاها ضمن فعاليات المؤتمر الوطني الدوري السابع للشباب، أنّ "مصر تحتاج موازنه 18 تريليون دولار وذلك أقل من المطلوب لذلك تتراكم المشاكل"، لافتاً إلى "أننا نحتاج 18 تريليون جنيه من أجل حل جميع مشاكل الدولة".

وقال: "نحن في الاتجاه ولولا الاصلاح الاقتصادي لكان وضع مصر سيء جداً، لأنه لم يكن لدينا الإيرادات لتوفير مستلزمات المصانع واحداث التغييرات في القرى الاكثر فقرا، وهكذا حتى نستطيع القضاء على مشاكلنا ونضع مصر في المكانة التي نتمنى أن تكون عليها".

واعتبر السيسي أنّ "الحياة الكريمة هي تعظيم ما لدينا ووضع تصور من الدولة لتقديم أفضل الحلول لبعض المشاكل المتفاقمة عن طريق هذه المبادرات كي يتحسن اقتصادنا، وهناك جهود حثيثة من أجل علاج المشاكل المزمنة مثل مشكله الكهرباء والقضاء على انقطاع الكهرباء في كل ربوع مصر وتحسين الصرف الصحي وتحسين مياه الشرب

■ ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس 43%



وسجلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات، تراجعاً بنسبة 34.7 في المئة، كما سجلت الاستثمارات في الطاقة بدورها تراجعاً بنحو 6.9 في المائة، وفي المقابل تطورت الاستثمارات الأجنبية في المجال الصناعي بما لا يقل عن 64.9 في المائة، وتخفض الزيادة في الأنشطة الفلاحية إلى 7.3 في المائة فحسب.

إلى ذلك، تتوقع تونس تسجيل نمو اقتصادي بنحو 3 في المئة خلال العام المالي، غير أن هياكل مالية دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خفضت من أفق هذا النمو وتوقعت ألا يتجاوز حدود 2.8 في المائة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس، عن استقبال تونس ما لا يقل عن 1.3 مليار دينار تونسي (نحو 400 مليون دولار) من الاستثمارات الأجنبية الموجهة، خلال النصف الأول من السنة الجارية، محققة بذلك نسبة 43 في المائة من توقعات الاستثمار الخارجي لإجمالي 2019 والمقدر بنحو ثلاثة مليارات دينار تونسي (نحو مليار دولار).

وبحسب الوكالة، سجلت الاستثمارات الخارجية ارتفاعاً بنسبة 16.6 في المئة، مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية و36.2 في المئة مقارنة مع عام 2017. وترتفع هذه الزيادة إلى 40 في المئة، مقارنة مع ما حقته خلال عام 2016.

■ ارتفاع أصول مصرف قطر المركزي 1.4 في المئة



وكانت الاحتياطات سجلت 191.9 مليار ريال (53.7 مليار دولار) في شهر مايو/أيار السابق له. وعلى أساس سنوي، ارتفع الاحتياطي القطري بنسبة 18.2 في المئة، مقارنة بنحو 164.6 مليار ريال (46 مليار دولار) في يونيو/حزيران 2018. ونمت الاحتياطات، للشهر السادس عشر على التوالي، منذ بدأت الارتفاع في شهر فبراير/شباط 2018. وبلغت أرصدة الذهب لدى المركزي القطري 6.44 مليارات ريال (1.8 مليار دولار)، فيما سجلت استثمارات أدونات وسندات الخزينة الأجنبية 76.4 مليار ريال (21.4 مليار دولار).

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

ارتفعت أصول مصرف قطر المركزي، خلال شهر يونيو/حزيران 2019، بنسبة 1.4 في المئة على أساس شهري، ليصل إلى أعلى مستوى منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015. ووفقاً للبيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ارتفعت الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، إلى 194.6 مليار ريال (54.45 مليار دولار) في الشهر الماضي. واتخذت قطر العديد من الإجراءات بهدف تحسين أدائها الاقتصادي ودفع القطاعات الإنتاجية المختلفة وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث دعمت قطر المشاريع الصناعية والزراعية، كما أقرت قوانين لإنعاش الاستثمارات وتعزيز الانفتاح على الأسواق.

■ 20.8 مليار دولار أرباح الصندوق السيادي الكويتي



الدخول في أي استثمار عالمي، حيث لا يتجاوز الحد الأقصى لحجم الاستثمار الفردي 10 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للاستثمار وقت بدئه، أو من قيمة رأس المال المصدر.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

حقق الصندوق السيادي الكويتي أرباحاً بلغت 20.8 مليار دولار خلال الفترة بين إبريل/نيسان 2007 حتى يونيو/حزيران 2019، وذلك من خلال الاستثمار في 12 شركة وبنكاً عالمياً خلال السنوات الماضية. وتمت عمليات الاستثمار من خلال محفظة المساهمات الرئيسية التي تسمى "الستلايت"، حيث بلغت نسبة الربح من هذه المشاريع نحو 148.7 في المائة، بالنسبة لكل الاستثمارات التي قامت بها المحفظة خلال تلك الفترة. وتبلغ القيمة الحالية لهذه الاستثمارات بالإضافة إلى الأرباح المحققة منها، نحو 31.8 مليار دولار، علماً أن فترة الاستثمار في محفظة "الستلايت" تكون متوسطة وطويلة الأجل، أي أكثر من 5 سنوات، ويجوز لإدارة الصندوق السيادي التوصية بالتخارج في فترات أقل إذا تم اعتبار ذلك أفضل في المدى القصير، أو إذا رأيت الإدارة أن التخارج قد يوفر فرصة مناسبة للتحوط من تقلبات تضرر بمصالح الهيئة.

وكان اتخذ مدير الصندوق السيادي إجراءات احترازية كبيرة عند